

التاريخ: 15 ديسمبر/كانون الأول 2021 رقم الوثيقة: MDE 23/5105/2021

المملكة العربية السعودية: الإفلات من العقاب بمقتل رجل دين محتجز يُظهر ازدراءً لحقوق السجناء

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن تقاعس السلطات السعودية عن إجراء تحقيق فعال في قضية مقتل رجل دين سعودي بارز أثناء الاحتجاج، تعرض للضرب المبرح حتى الموت في السجن على يد سجين آخر، إنما يدل على استهانتها بحقوق المعارضين المسجونين.

فقد عثر على موسى القرني ميتاً في زنزانته في سجن ذهبان، بالقرب من جدة، حوالي الساعة 2 صباحاً في 10 أكتوبر/تشرين الأول. وقد تهشمت عظام وجهه وجمجمته وضلوعه وأصيب بكسور فيها، كما أصيب بنزيف في المخ. ومع ذلك، وبعد شهرين، تقاعس السلطات القضائية السعودية عن التحقيق بشكل فعال في مقتله، على الرغم من وجود وكلاء النيابة في مكان الحادث بعد يوم العثور عليه ميتاً.

وفاة موسى القرني تُظهر السرية التي تحافظ عليها السلطات السعودية بشأن ما يحدث داخل سجونها. وقالت منظمة العفو الدولية إن عائلات الأفراد الذين قضاو نحبهم في الحجز، أو بعد فترة وجيزة من إطلاق سراحهم من السجن، لم يُبلغوا بكيفية وفاة أحبائهم، في ظل غياب أي إجراءات شفاقة للجوء إلى سبل العدالة أو الإنصاف تتخذها السلطات السعودية.

ووفقاً للمصادر، وصل مسؤولو النيابة العامة السعودية إلى مكان الحادث في الساعة 11 صباحاً، أي بعد تسع ساعات. وكان القرني قد مات بالفعل بحلول ذلك الوقت. ولم يتلق أفراد أسرته بعد أي معلومات عن التحقيق الجاري من قبل السلطات السعودية، على الرغم من محاولتهم الاستفسار بصورة مستمرة عن وضع التحقيق.

على صعيدٍ آخر، يبيّن التعليق العام رقم 36 بشأن المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في الحياة، أنه ينبغي على الدول "أن تكشف عن التفاصيل ذات الصلة بالتحقيق لأقرب أقرباء الضحية، وأن تسمح لأقرب الأقرباء بتقديم أدلة جديدة، وتمنح لأقرب الأقرباء الصفة القانونية في التحقيق، وأن تعمّم المعلومات المتعلقة بخطوات التحقيق المتخذة والنتائج والاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن التحقيق".

بصفته رجل دين وعضواً في مجموعة من الأكاديميين ورجال الدين تُعرف باسم "إصلاحية جدة"، كان القرني مدافعاً بارزاً عن الإصلاحات السياسية، منذ فترة طويلة. وفي 3 فبراير/شباط 2007، اعتقلت السلطات السعودية موسى القرني بشكل تعسفي، مع 15 عضواً آخرين في المجموعة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2011، حكمت عليه المحكمة الجزائية المتخصصة بالسجن لمدة 20 عاماً، إثر محاكمة جائرة، أعقبها حظر سفر إضافي لمدة 20 عاماً لمحاولة إنشاء منظمة مجتمع مدني، ومحاولة "الاستيلاء على السلطة"، وتمويل "الإرهاب" والانخراط في غسل الأموال. كما اتهم القرني بـ"القذح في ذمة ولاة الأمر"، في ما يتعلق بانتقاده السلطات ودعوته إلى الإصلاح السياسي.

ووفقاً لمنظمة "القسط" السعودية لحقوق الإنسان، قام أفراد من قوات الأمن ومسؤولو السجون بتعذيب موسى القرني وإساءة معاملته، مراراً وتكراراً، في مرّات متعددة خلال 14 عاماً من احتجازه. وفي وقت سابق من هذا العام، كتب القرني إلى السلطات في الديوان الملكي لتقديم شكوى بشأن تعرضه للمعاملة السيئة والمضايقة على أيدي السجناء ومسؤولي السجن.

ثمّة حالة وفاة أخرى أثناء الاحتجاج، لم يتم التحقيق فيها، هي حالة المدافع عن حقوق الإنسان الدكتور عبدالله الحامد، وهو عضو مؤسس في جمعية الحقوق المدنية والسياسية السعودية (حسم)، الذي توفي عن عمر يناهز 69 عاماً أثناء احتجازه لدى الدولة بعد حرمانه من العلاج الطبي المناسب أثناء الاحتجاج. وكان الحامد يعاني من ارتفاع ضغط الدم، وسبق أن أخبره طبيبٌ عرض عليه في المستشفى قبل وفاته بثلاثة أشهر، بحاجته الماسة للخضوع لعملية جراحية في القلب. ومع ذلك، أعيد الحامد إلى السجن، وأخبره مسؤولو السجن أنه سيخضع للعملية في رمضان، بعد ثلاثة أشهر. وعلى الرغم من تدهور صحته، ظل رهن الاحتجاز في الزنزانة لا في المستشفى، وهددته سلطات السجن بأنه إذا ما أخبر عائلته بحالته الصحية، فسوف يقطعون اتصاله بأسرته. وفي 9 أبريل/نيسان 2020، أصيب الدكتور عبد الله الحامد بجلطة ودخل في غيبوبةٍ ونُقل إلى وحدة العناية المركزة في مستشفى الشميمسي بالرياض. وظل رهن الاحتجاز طوال فترة وجوده في المستشفى، وتوفي بعد ذلك بوقتٍ قصيرٍ في أبريل/نيسان 2020.

عندما يتوفى شخص في الاحتجاج، توجب المعايير الدولية الإبلاغ عن ذلك دون تأخيرٍ إلى سلطة قضائية مختصة، مستقلة عن سلطة الاحتجاج، ومفوضة بإجراء تحقيقات فورية وفعالة وحيادية.

ووثقت منظمة القسط لحقوق الإنسان حالات عدة أشخاص آخرين ماتوا أثناء الاحتجاج، أو بعد فترة وجيزة من نقلهم إلى المستشفى. وفي جميع تلك الحالات، حرمت السلطات السعودية أفراد الأسرة من الحصول على المعلومات المتعلقة بالظروف الصحية لأحبائهم. ففي 19 يوليو/تموز 2020، توفي الصحفي صالح الشحي، بعد شهرين فقط من إطلاق سراحه وبشكلٍ غير

متوقع. وعلى الرغم من أن السلطات ذكرت أنه توفي بسبب إصابته بفيروس كوفيد-19، إلا أن الغموض ما زال يكتنف ملايسات وفاته وإطلاق سراحه.

وبسبب تقاعس السلطات السعودية المستمر عن التحقيق بشكل فعال في الوفيات في الحجز وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في السجون، وحده التحقيق المستقل يمكنه أن يقدم معلومات موثوقة لأقارب موسى القرني وغيره من المتوقّين في الحجز، كخطوة أولى نحو ضمان حقهم في الإنصاف ومنع تكرار الحادثة.

من جهة أخرى، ينصّ التعليق العام رقم 36 على أنه "يترتب على الوفاة أثناء الاحتجاز، في ظروف غير طبيعية، احتمالاً بتسبب سلطات الدولة في الحرمان التعسفي من الحياة، لا يمكن دحضه إلا بناءً على تحقيق ملائم يثبت وفاء الدولة بالتزاماتها بموجب المادة 6".

بناءً على ما تقدّم، تدعو منظمة العفو الدولية السلطات السعودية إلى دعوة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، إلى إجراء تحقيق سريع ومستقل لإلقاء الضوء على ملايسات وفاة موسى القرني، والتوصية بكيفية ضمان تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة في عملية عادلة وشفافة. ويجب أن يتناول التحقيق التقارير المتعلقة بوفيات أخرى في الحجز، والتعذيب والانتهاكات الجسيمة الأخرى ضد أولئك المحرومين من حريتهم.

وتواصل السلطات السعودية إظهار ازدرائها الحق في الحياة، وهو حق من حقوق الإنسان العالمية المطبقة في جميع الأوقات، وفي جميع الظروف، كما تتجاهل التزامها بإجراء تحقيقات حيادية، وملاحقة المذنبين قضائياً، وضمان الحق في معرفة الحقيقة والإنصاف. وقالت منظمة العفو الدولية إن الوقت حان لكي ينشئ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة آلية رصد وإبلاغ بشأن حالة حقوق الإنسان في السعودية لوقف هذه الأنماط من الانتهاكات.